تداعيات الحرب والنزاع المسلح على الآثار: الآثار السُّوريَّة أنموذجًا

ميَّاسه يونس ديب

ملخص

تُشَكِّل الحروب الخطر الأكبر تهديدًا للتُّراث الثّقافيّ الإنسانيّ بشقيه المادّيّ وغير المادّيّ؛ لأنَّها تستهدف موروث الشعوب ذاكرةً وهُويَّةً وثقافةً وحضارةً، بسبب ما يُرتكب فيها من جرائم سرقة وتدمير. فوحشية وعنف الحرب التي اندلعت فجأة في العالم العربي، وخاصةً في سوريَّة، واستمرَّت أكثر من اثنتي عشرة سنة، لم تستثنِ شيئًا، وانعكست سلبًا على التُّراث، وكانت خسائره تفوق ما تنقله وسائل الإعلام؛ لذلك تواجه قضية التمسك بالتُّراث الثّقافيّ، باعتباره الحامل الحضاريّ الأقوى للهُويَّة الوطنيّة، وحمايته والحفاظ عليه، تَحَدِّيًا كبيرًا أمام المؤسَّسات والهيئات العالمية والحكومية والخاصة والأهلية، والباحثين المتخصصين المحليين والدوليين، والحاضنة الشعبيّة لها. وسعت سوريَّة إلى تطوير الاستثمارات في التُّراث الثّقافيّ لاستدامته، إلا أنَّه مع اندلاع الحرب فيها استُهدف هذا التُّراث؛ لذا يسعى البحث للتَّعريف بتأثير الحرب على الآثار والمتاحف، ولتحقيق ذلك يمزج البحث بين المنهجين الوصفيّ والتّحليليّ من خلال جمع المعلومات والتقارير والمنشورات المرتبطة بتأثيراتها على قطاع الآثار، ونأمل أن تخرج الدراسة بتقديم صورة متكاملة عن التحولات التي شهدها هذا القطاع في سوريَّة خلال فترة الحرب والنزاع المسلح، وبعض التوصيات.

الكلمات المفتاحية
التُّراث الثّقافيّ الإنسانيّ، والمتاحف، والحرب، والآثار، والمواقع الأثريَّة.

بيانات المقال
تاريخ الاستلام 2026/4/3
تاريخ القبول 2026/4/15

Sharjah Archaeological Studies Journal
A Peer-Reviewed Semiannual Scientific Journal
MAY 2026
Vol. 1, No. 1

The Repercussions of War and Armed Conflict on Antiquities (Syrian antiquities as a Model)

Mayassa Younes Deeb

Keywords

human cultural heritage, museums, war, antiquities, cultural tourism

ARTICLE INFO

Received 3/4/2026

Accepted 15/4/2026

ABSTRACT

War constitutes the greatest threat to human cultural heritage, both tangible and intangible, because it targets the People›s heritage (memory, identity, culture, and civilization), due to the crimes of theft and destruction committed therein. The brutality and violence of the war that suddenly broke out in the Arab world, especially in Syria, and lasted for more than 12 years, did not spare anything, and negatively affect both heritage and cultural tourism. Their losses exceeded what the media reported; therefore, the issue of upholding cultural heritage, as the strongest cultural bearer of national identity, protecting and preserving it, and the revival of cultural tourism are a major challenge for international, governmental, private and civil institutions and local and international specialist researchers, and its Civil society. Syria has sought to develop investments in these antiquities to ensure their sustainability, but with the outbreak of war there, these antiquities targeted. Therefore, this study seeks to identify the impact of the war on Syrian antiquities, especially on museums, and their impact on cultural tourism. To achieve this study, a mixed approach were used by collecting quantitative and qualitative information by monitoring the effects of the war on the antiquities and tourism sectors through reports and publications and polling the opinions of experts and specialists through questionnaires. It hoped that this study would provide a comprehensive picture of the transformations witnessed by antiquities and cultural tourism in Syria during the war period and its short- and long-term repercussions, and some recommendations on ways to revive and develop cultural tourism.

أولًا: المقدمة

تمتلك سوريَّة تُراثًا ثقافيًّا غنيًّا ضاربًا في القدم يمتدُّ من عصور ما قبل التاريخ إلى العصور التاريخيَّة، كما قامت على أرضها ممالك قدَّمت العديد من المنجزات التي ما تزال شواهدها قائمة حتى اليوم، وكانت هذه الممالك ذات صلة وثيقة مع الممالك الأخرى التي ظهرت في الدول العربيَّة المجاورة؛ لذلك تركت الحضارات التي قامت في المنطقة العربية إرثًا حضاريًّا مهمًّا جدًّا، أصبح جزءًا كبيرًا منه اليوم مصنَّفًا ضمن لائحة التُّراث العالميّ، وهذا ما جعل منه ميدانًا ملائمًا للسلام وحوار الحضارات، ومثار اعتزاز وترسيخ للهُويَّة الوطنية العربية، ومصدرًا اقتصاديًّا وتنمويًّا مهمًّا في مجال السياحة الثّقافيّة.

ولأنَّ هذا التُّراث الثّقافيّ الإنسانيّ بشقيه المادي وغير المادي عنصرٌ مهمٌّ في صناعة السياحة الثّقافيّة حَرَصَتْ الدول باستمرار على حفظه واستدامته والترويج له من خلال توعية المجتمع المحليّ بأهميته وتشجيع السياحة الخارجية والداخلية، والقيام أيضًا بأعمال التنقيب والترميم في المناطق الأثريَّة والعمل على إدارتها بطرق صحيحة، وبناء المتاحف. وتُظهر بعض الدراسات كيف أنَّ التُّراث أصبح حاضنة للابتكار وعنصرًا فارقًا في المنافسة العالميّة في مجال صناعة السياحة، حيث تزداد أعداد الزائرين بشكل مستمر مما يرفع من العائدات الاقتصادية للدول؛ لذلك أصبح التراث أحد أهمِّ معززات النمو الاقتصادي على المستوى المحليّ والإقليمي والعالمي.

ورغم الاهتمام الكبير الذي حظي به مجال التُّراث فإنَّه تعرَّض عبر التاريخ للعديد من المهددات الطبيعية والبشرية التي لعبت دورًا في اختفاء جزء كبير منه؛ إذ أسهمت العوامل الطبيعية في اندثار جزء منه، إلا أنَّ دورها لا يقارن بالدور الذي تلعبه الحروب، ورغم سَنِّ التشريعات الدولية الخاصة به كالقانون المتعلق بحماية التراث أثناء النزاع المسلح لعام 1907م، والإعلان الدولي لمنظمة الأُمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) حول التدمير المتعمد له عام 2003م وغيرها، فإنَّ ممارسات تدمير هذا الإرث الإنسانيّ وتخريبه على أرض الواقع ما تزال قائمة تحت عناوين شتى، بدليل ما حدث في سورية والعراق وليبيا واليمن وفلسطين وغيرها؛ ليُمحى بذلك تاريخ الشَّرق، وتُدفن ذاكرة المكان والإنسان. وسنوضح ذلك من خلال ما يلي:

أ: مشكلة البحث:

يسعى البحث للتعريف بتأثير الحرب والنزاع المسلح في الآثار السّوريَّة؛ لذلك تتجلى الأهمية بالتركيز على تحليل الوضع الراهن لقطاع الآثار وتقييم الأضرار التي خلفتها الحرب، والتي أمكن من خلالها صياغة مشكلة البحث في السؤالين التاليين:

- ما مدى تأثير الحرب في هذا القطاع والتحديات التي يواجهها وآليات المعالجة؟
- كيف يمكن لقطاع الآثار في الجمهورية العربية السّوريَّة أن يتعافى بعد الحرب؟

ب: أهداف البحث:

كانت الأهداف الأساسيَّة محاولة تعرُّف واقع قطاع الآثار في سوريَّة، ومجموعة الإجراءات والاستعدادات من قِبَل الجهات المعنية لحماية وتحسين وضعها قُبيل الحرب والنزاع المسلح وعند بدايته، وكذلك تحديد حجم الدمار الذي لحق بها، ودور المديرية العامة للآثار والمتاحف والمنظمات الدولية في حمايتها واسترداد قطعها والتعامل مع المخاطر، ومن ثَمَّ اقتراح آليات لمعالجة آثار الحرب التي لحقت بها، ووضع مجموعة من التوصيات لمواجهة المخاطر وحماية التُّراث الحضاري.

ج: منهجية البحث:

لتحقيق الدراسة استُخدم المنهج الوصفيّ التحليليّ من خلال جمع المعلومات الكمية والنوعية من المنشورات (الكتب والمجلات والتقارير الدورية... إلخ)، ومن ثَمَّ ربطها بالإحصاءات التي تُمكن الباحث من

الحصول عليها من الجهات المعنية.

ثانيًا: واقع الآثار قبل عام 2011م:

تظهر أهمية سوريَّة التي أطلق عليها الجغرافيون الأوربيون اسم "بلد العبور" منذ العصور القديمة في منطقة المشرق العربي من خلال موقعها الجغرافي الإستراتيجي الذي جعل منها مركزًا مهمًّا لعب دورًا محوريًّا بين القارات الثلاث: آسيا وأوربا وإفريقيا، وصلة وصل وثيقة مع المناطق المجاورة لها كبلاد الرافدين والأناضول ومصر، إضافةً إلى امتداد أراضيها في قلب المنطقة التي كانت مركزًا للحضارات المختلفة، فكانت بذلك مُتْحَفًا تاريخيًّا متلقيًا ومستقبلًا للمؤثرات الثّقافيّة المختلفة ومتعاملًا معها بصورة بناءة، ومساهمًا في الوقت نفسه في انتشارها إلى مناطق مختلفة من العالم، ومن جهة أخرى كانت أرض سوريَّة منتجة لكثير من الإنجازات (الدبيات، 2010، 27)، فأخذت وطورت وأبدعت الكثير من الإرث الثّقافيّ الإنسانيّ.

شكَّل هذا التُّراث الثّقافيّ الغني أحد الأعمدة الحضارية المكونة للهُويَّة الحقيقية في سوريَّة، وأيضًا الإرث التاريخيّ المشترك لجميع الشعوب، ومن هنا برزت ضرورة إدارته وحمايته والحفاظ عليه وتسويقه كسياحة ثقافية؛ كونها المحرك الحقيقي لتفاعل التُّراث مع مبادئ التنمية المستدامة، وهذا ما أدى لتطور العلاقة بين الثّقافة والسياحة، فالسياحة الثّقافيّة فسيفساء غنية بالعناصر كالآثار، والأبنية، والتقاليد، والحِرَف والفنون وغير ذلك؛ لذا فهي تحتلُّ النصيب الأكبر من العائد السياحي العالمي (برهوم، 2020، 20). ومن هنا لا بدَّ قبل الحديث عن آثار الحرب فيها من العودة إلى فترة ما قبل عام 2011م. أدرك القائمون على التُّراث في سوريَّة أهمية كلِّ ما سبق مما دفعهم بشكل دائم إلى تطوير الاستثمارات في الآثار لاستدامتها، وانعكس ذلك من خلال التشجيع المستمر على أعمال الترميم والتنقيب وإقامة المعارض الخارجية والمؤتمرات التي نُظمت من قبل وزارة الثقافة- المديرية العامة للآثار والمتاحف، فعلى سبيل المثال قُدر عدد البعثات الأجنبية كالبريطانية، والألمانية، والفرنسية، والإيطالية، واليابانية والروسية وغيرها، والبعثات الوطنية والمشتركة العاملة في مجال التنقيب منذ عام 1960م حتى 2010م بنحو مائة وخمسين بعثة في أكثر من أربعة آلاف وخمسمائة موقع أثري، وكانت ستة مواقع منها مدرجة على قائمة التُّراث العالمي، وهي: دمشق القديمة، وتدمر، وحلب القديمة، وبصرى الشام، وقلعتا الحصن وصلاح الدين، والمدن الميتة، في حين بلغ عدد مواسم عمل البعثات المشتركة نحو ستمائة وثلاث وسبعين موسمًا، وعدد مواسم عمل البعثات الأجنبية نحو ستمائة وعشرة مواسم، وعدد مواسم البعثات الوطنية نحو مائتين وواحد وتسعين موسمًا (سعد، 7/7/2023)، وانعكس ذلك على آليات تنظيم المؤتمرات العلمية الدولية التي قُدرت بمعدل ثلاثة مؤتمرات دولية وأربعة محلية سنويًّا، وكذلك انعكس ذلك على النشر والبحث العلمي، حيث ازداد عدد المجلات الصادرة بشكل فصلي أو سنوي من مجلتين اثنتين إلى أربع مجلات متخصصة في: الترميم (مجلة العلم والترميم)، والتنقيب (مجلة الوقائع الأثرية في سورية الكرونيك التي توقفت لفترة، ثم أُعيد تنشيطها عام 2007م)، والبحث العلمي (مجلة الحوليات العربية الأثرية السّوريَّة التي تُعد من أقدم المجلات)، ومجلات فصلية متخصصة بالتراث (مجلة مهد الحضارات)، وكذلك الأمر بالنسبة للكتب المتخصصة بالآثار والتاريخ والسياحة السّوريَّة لتبلغ ذروتها بين عامي 2009-2008م.

ونتيجةً لهذا العدد الكبير لبعثات التّنقيب، والزيادة الهائلة في المكتشفات الأثرية سنويًّا ازدادت أهمية المتاحف، واشتدَّ الحرص على بناء العديد منها بهدف جمع التُّراث الأثري وحفظه داخلها، ولا بدَّ من الإشارة إلى أنَّ أقدم المتاحف في دمشق ظهرت بعد نهاية الحرب العالمية الأولى عام 1919م، من خلال إنشاء

مركز إداري ثقافيّ عُرف بديوان المعارف، وكان مقره في مبنى المدرسة العادلية، في منطقة باب البريد مقابل المدرسة الظاهرية، وكان يحتوي على صالة عرض للقطع الأثرية المهداة من قِبَل سكان دمشق. وشكَّلت هذه المجموعات نواة أول مُتحف وهو المُتحف الوطني بدمشق الذي نُقل إلى المبنى الحالي له عام 1936م، بالقرب من التكية السليمانية، ووُسِّع فيما بعد على عدة مراحل، وتلا ذلك خلال مرحلة الاستعمار الفرنسي إنشاء مُتحف السويداء عام1925 م، ثمَّ مُتحف حلب عام 1928م (الحجي، 2014: 617-618).

بدأ تطور المتاحف مع إعلان الاستقلال عام 1946م، وازداد عددها بشكل ملحوظ وسريع في المحافظات السّوريَّة، ومن الجدير بالذكر أنها أقيمت بدايةً في المباني التاريخية القديمة لعدة أسباب: أولها أنَّها تقع في مراكز المدن فيسهل الوصول إليها، وثانيها الحالة المعمارية الجيدة لتلك المباني (Alhaji, 2008: 296). أمَّا تبعيتها الإدارية فأغلبها كان تابعًا لوزارة الثقافة -المديرية العامة للآثار والمتاحف، والقليل منها للوزارات الأخرى، كالمُتحف الحربي والبانوراما التابعين لوزارة الدفاع، والمُتحف الزراعي التابع لوزارة الزراعة، ومُتحف الوثائق في الجامع الأموي بحلب، ويتبع وزارة الأوقاف، والمُتحف المدرسي للعلوم أو المُتحف التربوي التابع لوزارة التربية، بالإضافة إلى المتاحف ذات الملكية الخاصة (الحجي، 2014: 617-618).

وبلغ عدد المتاحف في سورية حتى نهاية عام 2024م أكثر من اثنين وأربعين مُتحفًا، وسيُذكر في الجدول رقم 1 المتاحف الحكومية التي تُعنى بالتُّراث الثّقافيّ، والتابعة لوزارة الثّقافة-المديرية العامة للآثار والمتاحف حسب المحافظة:

العدد	متاحف الآثار	متاحف التُّراث الشعبيّ	متاحف المواقع الأثرية	المحافظة
1	مُتحف الحسكة			الحسكة
4	مُتحف اللاذقية	مُتحف التقاليد الشعبيّة، مُتحف برهان حيدر للتُّراث الشعبيّ	مُتحف رأس شمرا	اللاذقية
4	مُتحف طرطوس	مُتحف الشيخ صالح العلي، مُتحف التقاليد الشعبيّة	مُتحف جزيرة أرواد	طرطوس
2	مُتحف القنيطرة	مُتحف التقاليد الشعبيّة		القنيطرة
3	مُتحف الرقة (دار السرايا)	مُتحف التقاليد الشعبيّة	مُتحف قلعة جعبر	الرقة
3	مُتحف دير الزور	مُتحف التقاليد الشعبيّة	مُتحف دورا أوروبوس (صالحية الفرات)	دير الزور
3	مُتحف السويداء	مُتحف صرح الثورة السّوريَّة الكبرى	مُتحف شهبا	السويداء
2	مُتحف درعا		مُتحف بصرى	درعا
4	مُتحف حمص	مُتحف التقاليد الشعبيّة (قصر الزهراوي)	مُتحف تدمر، مُتحف قلعة الحصن	حمص

العدد	متاحف الآثار	متاحف التُّراث الشعبيّ	متاحف المواقع الأثرية	المحافظة
4	مُتحف حماة	مُتحف التقاليد الشعبيّة	مُتحف أفاميا، مُتحف طيبة الإمام	حماه
4	مُتحف حلب الوطني	مُتحف التقاليد الشعبيّة (بيت أجقباش)، مُتحف ذاكرة حلب (البيمارستان الآراغوني أو مُتحف الطب والعلوم)	مُتحف قلعة حلب	حلب
6	المُتحف الوطني	مُتحف التقاليد الشعبيّة (قصر العظم)، مُتحف الخط العربي (المدرسة الجقمقية)، مُتحف الطب		دمشق وريفها
2	مُتحف دير عطية مُتحف إدلب	والعلوم (البيمارستان النوري)، مُتحف دمشق التاريخي	مُتحف معرة النعمان (مُتحف الفسيفساء أو خان مراد باشا)	إدلب
42	**14**	**16**	**12**	**الإجمالي**

الجدول رقم 1: توزع متاحف الآثار والمواقع والتُّراث الشعبيّ في سورية حسب المحافظة.

يلاحظ مما سبق أنَّ عدد متاحف التُّراث الشعبيّ هو الأكبر، تليها متاحف المواقع، ثمَّ المتاحف الوطنية الخاصة بالآثار بمعدل مُتحف واحد في جميع المحافظات، وأنَّ نسبة إنشاء المتاحف واحدة تقريبًا **(الجدول رقم 1).**

انعكس هذا الاهتمام الملحوظ بالمتاحف التي كانت سفير سورية إلى العالم في إقامة العديد من المعارض الداخلية والخارجية، فحسب تقارير المديرية العامة للآثار والمتاحف كانت المشاركة بنحو أربع إلى سبع معارض سنوية خارجيًّا، وثلاثة عشر إلى عشرين معرضًا داخليًّا. وأثَّر هذا التّطور الكبير وكذلك الاستقرار السياسي والسلامة والأمان في قطاع الآثار، وزاد من انتعاش وتطور قطاع السياحة الثّقافيّة، فحقق عائدات مالية ضخمة للبلاد، وكان ذا أهمية اقتصادية في الناتج المحليّ الوطنيّ، الأمر الذي أدى إلى تطوير المدن، وانعكس ذلك على مجال تحسين الخدمات والبنى التحتية فيها من مرافق عامة وفنادق واستراحات وغير ذلك، بالإضافة إلى التشجيع على دعم التُّراث الحي المرتبط بالصناعات الغذائية (المؤنة والحلويات)، والحِرَف اليدوية المحلية (الملابس الشعبيّة، والبروكار، والعجمي، والقاشاني، والفضة، وغير ذلك)، والبيئة الثّقافيّة الموجودة فيها من عادات وتقاليد وطقوس وغيرها، مع ترميم وتطوير المتاحف والأسواق التُّراثية الخاصة بتسويقها وعرضها (أسواق حلب وحمص الشعبيّة والحميدية في دمشق وغيرها)، ولم يقتصر الأمر على ذلك وإنما عُمِل على فتح فرص للاستثمارات واستقطاب المستثمرين المحليين من خلال إعفائهم من الضرائب والسماح لهم باختيار شكل الاستثمار الخاص بهم بما لا يضرُّ طبيعة الموقع وثقافته (الغفري والفوال، 2023)، وبلغ عدد فرص الاستثمار نحو خمسة وخمسين عقداً، وكان من المقرر أنّ تُنجز في عامي 2013 و2014م.

ويُذكر أنَّ سوريَّة كانت قبل 2011م إحدى أبرز الوجهات السياحية العالمية، وتستقطب وتجذب ملايين الزائرين

من كافة أنحاء العالم؛ لما تتضمَّنُه من تراث حضاري وعراقة تاريخية (فمدينة دمشق وحلب من أقدم المدن في العالم)، ومن جمال وتنوع في طبيعتها (بحر، وجبال، وصحراء) واعتدال مناخها (ديب، 14:2016)، ومن تنوع الصناعات اليدويَّة التُّراثية فيها. ووُصف عام 2010م، وفقاً لتقرير وزارة السياحة الصادر عام 2011م، بالعصر الذهبي لنمو صناعة السياحة الثّقافيّة، حيث بلغ تعداد السُّياح الوافدين إلى سورية نحو ثمانية ملايين ونصف مليون سائح منهم (6281525) سائحًا من الدول العربيّة، مقارنة بستة ملايين سائح في عام 2009م منهم (4787931) سائحًا من الدول العربية (الجدول رقم 2، والمخطط البياني رقم 2)، كما حققت السياحة في العام نفسه حوالي 8,3 مليار دولار، فوصلت بذلك مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي نحو 13%، ووفرت 11% من فرص العمل للشباب في مجال التُّراث والسياحة والآثار، إضافةً للعمل الحرِّ المرتبط بالدلالة السياحية والحِرَف اليدوية، فعلى سبيل المثال بلغ عدد العاملين في القطاع الحكومي في مجال الآثار في محافظتي دمشق وحلب عام 2010 نحو 705 عاملين، وأمَّا في قطاع السياحة فبلغ ما يزيد عن (259) ألف موظف توزعوا في كافة المحافظات السّوريَّة، وأمَّا في القطاع الخاص في مجال الدلالة السياحية في كافة المحافظات وحسب إحصائيات مديرية الخدمات والمؤسسات السياحية في وزارة السياحة فبلغ نحو 1400 دليل (إحصائيات المكتب المركزي للإحصاء، 2010).

السنة	عدد زوار المواقع الأثرية	عدد زوار المتاحف	الإجمالي	الزوار العرب	الزوار الأجانب
1970	119358	214895	334253	256054	78199
1975	479730	514279	994009	785179	208830
1980	107677	335946	443623	371207	72416
1981	226760	527835	754595	605614	148981
1982	482329	482329	964658	571038	393620
1983	300842	398230	699072	555211	143861
1984	302939	421209	724148	559141	235007
1985	379012	484414	863426	611921	348505
1988	462362	803844	1266206	788101	378105
1994	763481	904435	1667916	1248842	417074
1995	1195973	722249	1918222	1434204	484018
1996	917169	607567	1524736	1017552	507184
2000	1313729	517645	1831374	1362418	468956
2006	1119930	505336	1625266	1115420	509846
2007	1311114	539618	1850732	1331911	518821
2008	1702614	684911	2387525	1475777	911748
2009	5300000	700000	6000000	4787931	1212069
2010	7740000	760000	8500000	6281525	2218475

الجدول رقم 2: يوضح عدد الزوار (1970م2010م) للمواقع الأثرية والمتاحف بالاعتماد على إحصائيات المكتب المركزي للإحصاء.

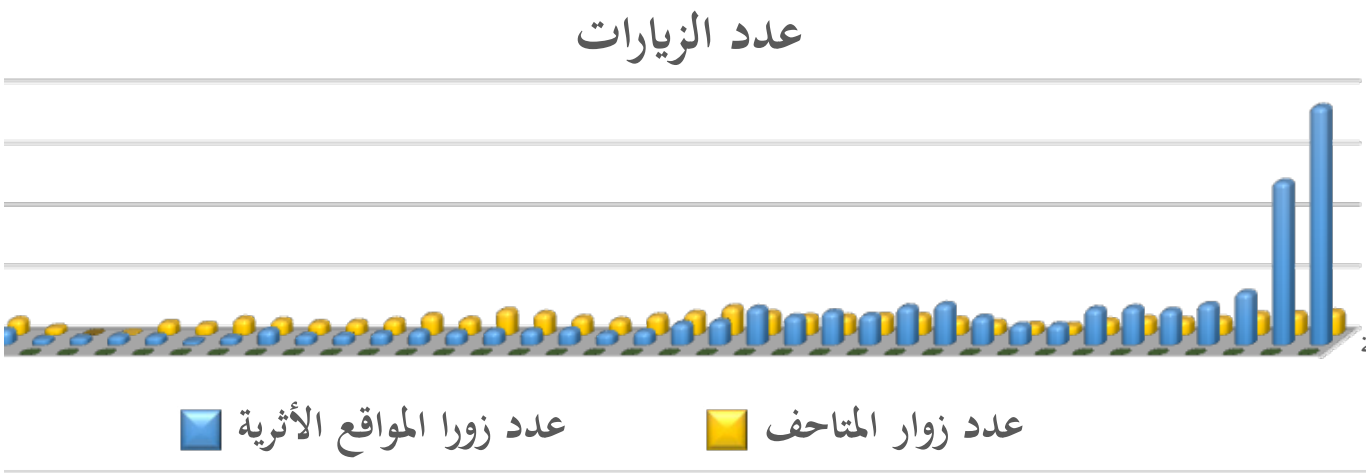

الشكل رقم 2: يمثل عدد الزائرين للمواقع والمتاحف الأثريّة في سوريّة بالاعتماد على إحصائيات المكتب المركزي للإحصاء

ويمكن الملاحظة من خلال الإحصائيات (الشكل البياني رقم 2 والجدول رقم 2) أنَّ قطاع السياحة الثّقافيّة لم يكن ثابتًا ولا مستقرًّا، وإنَّما مرَّ بمراحل ازدهار وتراجع بسيط، ويُعزى ذلك إلى الوضع الإقليمي والعالمي غير المستقر وغير الآمن في تلك الفترة كأحداث أمريكا، والحرب على العراق ولبنان وغيرها، وأنَّ عدد الزيارات المرتبطة بالمواقع والمناطق الأثريّة في أغلب السنوات كانت أكبر بكثير من الزيارات المُتحفية، وفي سنوات قليلة جدّاً تساوت النسبة بشكّلٍ تقريبيّ، وفي سنواتٍ قليلة أخرى كانت نسبة الزيارات المُتحفية أكبر من زيارات المواقع والمناطق الأثريّة.

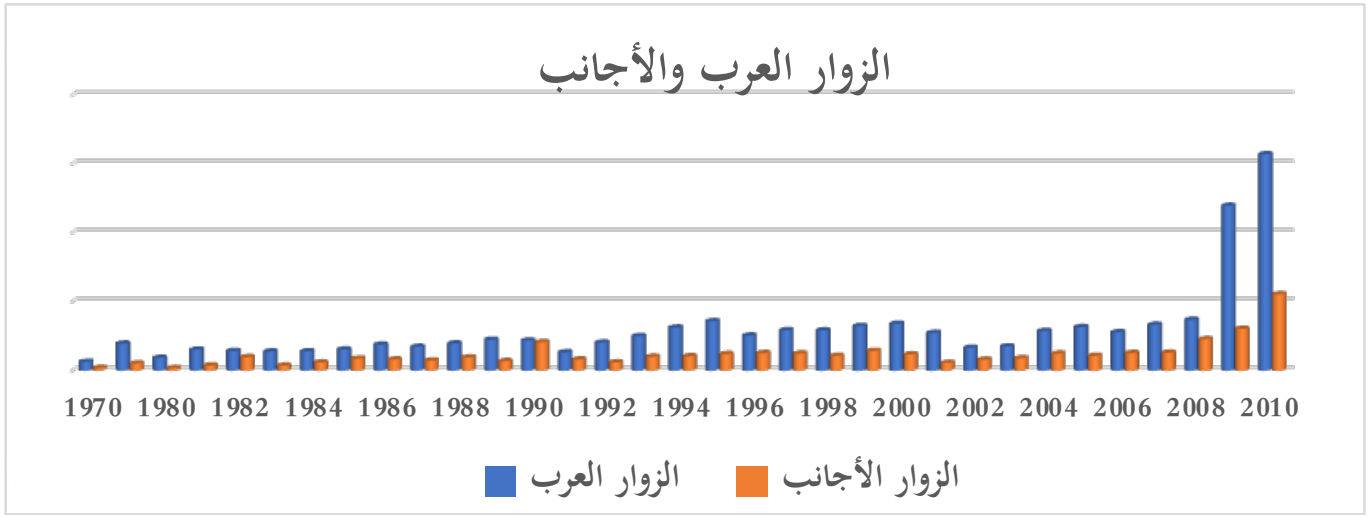

الشكل رقم 3: يمثل عدد الزائرين العرب والأجانب في سوريّة بالاعتماد على إحصائيات المكتب المركزي للإحصاء.

وتبين أيضًا من خلال الإحصائيات **(الشكل البياني رقم 3 والجدول رقم 2)** أنَّ عدد السائحين القادمين من الدول العربية أكبر بكثير من الأجانب، ويعود سبب ذلك إلى السياسة الخارجية السّوريّة المتمثلة في عدم طلب التأشيرات من الزائرين العرب، وكذلك إلغاؤها للزائرين من تركيا وإيران في عام 2010م، وتدعيم الخدمات والطرق البرية؛ لأنّ أغلب السُّياح العرب يأتون عبر الطرق البريّة، وهذا ما لعب دورًا كبيرًا في تطوير صناعة السياحة الثّقافيّة فيها.

وعلى الرغم من كل هذا التطور الكبير في مجال التُّراث والمتاحف، فإن المديرية العامة للآثار والمتاحف في سوريّة- من وجهة نظر كاتب الذي كان يعمل فيها منذ عام 2007م- لم تتمكن من الوصول إلى تحقيق:

1. التَّرويج الفعلي المنظم لها ولمحتوياتها كنموذج سياحي داخليًّا وخارجيًّا رغم غنى محتوياتها، ورغم التشجيع الدائم لزيارتها وجعلها مقرًّا أساسيًّا مساهمًا بشكل مؤثّر في صناعة السياحة الثّقافيّة.
2. العمل على التنسيق والربط بينها وبين المؤسسات التعليمية والثّقافيّة والحكومية والمجتمعية الأخرى المحلية والدولية عبر الأنشطة المختلفة؛ لتأخذ دورها كمؤسسة معرفية وعليمة محلية وشعبية وعالمية.
3. تأمين منظومة حماية جيدة لها وإدارتها بشكل صحيح من حيث الحماية والعرض وتأمين المواقع الأثريّة ومواكبة أحدث التطورات الخاصة بهذا المجال.
4. العمل على بناء منظومة مؤسساتية فيها تكون قائمة على العمل الجماعي المتطور الموزع بعدالة على كافة الجهات لا المعتمد على المنفعة الشخصية الفردية والاحتكار؛ حتى لا يرتكز العمل فقط على صاحب القرار دون إشراك الدوائر الأخرى.
5. رفدها بالكوادر المتخصصة بالآثار من حملة الشهادات العليا والمهنيين المتخصصين المهيئين للعمل داخلها وتشجيع الأعمال الوطنية فيها.
6. إشراك المجتمع المحلي والتوعية بأهميتها وضرورة الحفاظ على استدامتها للأجيال، وربط أبناء المجتمع بالأعمال والنشاطات التطوعية فيها وإشراكهم في صناعة القرار.
7. وضع منهجية واضحة وموحدة لأعمال بعثات التنقيب من حيث تشكيل البعثات والأعمال الميدانيّة ومن ثمَّ كتابة التقارير النهائية لنتائج التنقيب والمكتشفات الأثريّة وما إلى ذلك.
8. تشكيل أرشيف وقاعدة بيانات ورقية ورقمية موحدة خاصة وشاملة بالقطع الأثرية الموجودة فيها تكون متاحة للجميع.

ولا بدَّ من الإشارة هنا إلى أنَّ المديرية العامة للآثار والمتاحف بدأت عام 2009م بعد أحداث سرقة مُتحف العراق، بأرشفة البيانات والبطاقات والأضابير المُتحفية باستخدام برنامج خاص بالتوثيق المُتحفي، ومحاولة تعرُّف المقتنيات، فكان ذلك داعمًا لعملها من خلال تسهيل عمل أمناء المتاحف في مختلف المحافظات، وتيسير الدخول إلى قاعدة البيانات الخاصة بكل مُتحف دون الحاجة إلى زيارته، ولكن هذا العمل لم يكن كاملًا؛ لأنّه تضمَّن سحب البطاقات المُتحفية دون محاولة وضع رسوم للقطع الأثرية، وتحديد مقاساتها، وتعديل الأخطاء الموجودة فيها، حيث إنَّ المعلومات الخاصة بها كانت قديمة وعُدلت لاحقًا مع تطور علم الآثار، وعلى سبيل المثال تعديل تسميات القطع الأثرية التي عند اكتشافها الأول دُوّنت بتسميات مختلفة عن التسميات الحالية، كما أنَّ العمل لم يتضمن وضع صورة رقمية خاصة بالقطع المُتحفية، باستثناء المُتحف الوطني في دمشق حيث جرت الأرشفة مع وضع صور لأغلب قطعه المُتحفية، إضافةً إلى أنَّ المتاحف لم تكن تعتمد نظام تصنيف موحد للقطع الأثرية أثناء التوصيف أو الفرز، وكان لهذه الأوضاع انعكاس سلبي على قطاع الآثار؛ إذ جعلها تفتقد دورها كمراكز سياحية وتعليمية نموذجيّة لتوثيق المحفوظات بها وللأرشفة الورقية والرقمية المتاحة لجميع الباحثين والطلاب، وكمنارة

لنشر الثقافة والتُّراث والسلام المجتمعي، وهذا ما كان له تأثيره في المرحلة اللاحقة.

ثالثًا: واقع الآثار منذ 2011م حتى نهاية عام 2025م:

لم يستمر هذا الازدهار الكبير في صناعة السياحة الثّقافيّة والانتعاش الذي شهده قطاع الآثار؛ وذلك لتعرض التُّراث الثّقافيّ الإنسانيّ لأزمة حقيقية بسبب تطور الأحداث المؤلمة التي عاشتها سوريّة منذ عام 2011م، وزيادة الأخطار المحدقة بهذا القطاع نتيجةً لأعمال التخريب والسرقة التي أدت إلى فقدان الكثير من المعلومات التاريخية المهمّة، وتحويل المواقع والمتاحف الأثرية إلى ساحات معارك واشتباكات، وهجرة الأهالي إلى الأماكن الأكثر أمانًا، الأمر الذي أدى إلى خسارة بعض المواقع لأهمِّ المعالم فيها كما هو الحال في مدن تدمر والرقة وحمص وحلب ودير الزور وغيرها؛ لذلك عُدَّت هذه المواقع عند منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) "مناطق ثقافية منكوبة"، لا سيَّما في السنوات الخمس الأولى (2011-2015)م، وانعكست هذه الأحداث المؤلمة سلبًا على العديد من مجالات الآثار (عبد الكريم، 2016: 5)، فعلى سبيل المثال تراجع في عام 2011م عدد بعثات التنقيب من مائة وخمسين بعثة إلى أقل من عشرين بعثة أغلبها وطنية، واقتصر عدد البعثات المشتركة على بعثتين وهي السّوريّة الهنغارية العاملة في قلعة المرقب في الساحل (سعد، 2023/7/7)، والبعثة الثانية هي السّوريّة البلجيكية في تل شاغر بازار في منطقة الحسكة (فرزات طرقجي، 2016)، ثمَّ في عام 2012م توقفت البعثات الأجنبية واقتصر العمل على عدد قليل جدًّا من البعثات الوطنية في المناطق الآمنة، حتى عودة بعض البعثات الأجنبية للعمل عام 2022م، وخصوصاً البعثات الإيطالية والتشيكية والهنغارية ثم تتوقف لاحقًا أيضًا في نهاية عام 2024، وينطبق الأمّ كذلك على البحث والنشر العلمي الذي أصبح يقتصر على نشر ثلاث مجلات في السنتين أو أكثر، وتمثلت بمجلة العلم والترميم، ومهد الحضارات والحوليات العربية الأثرية السّوريّة، في حين توقفت مجلة الوقائع الأثرية في سوريّة لتوقف أعمال التّنقيب، وتراجعت طباعة الكتب والمنشورات الأخرى إلى أعداد قليلة جدًّا لا تتعدى ثلاثة كتب حتى التوقف التام منذ نهاية عام 2023 إلى الآن.

ومن الصعب حتى اليوم تقديم تقرير دقيق شامل نهائي عن الأضرار التي لحقت بالمواقع الأثريّة والمتاحف؛ لأنّ الكثير من الحقائق والتفاصيل غير كاملة؛ وذلك بسبب صعوبة الوصول إلى بعض المدن مثل الرقة وغيرها، وأيضاً لعدم القدرة على تحديد كمية القطع الأثرية المفقودة والمدمرة من منازل بعثات التنقيب والمواقع والمتاحف، لكن رغم ذلك يمكن القول من خلال تقارير المديرية العامة للآثار والمتاحف المنشورة وغير المنشورة التي تُعالج حالات جزئية أو فترات زمنية محددة، والتي جمعها وقدَّمها موظفوها أو المجتمع المحلي أو بعد الوصول إليها والعمل فيها، أو من خلال التقارير الصحفية: إن الحرب أصابت قطاع الآثار السوري في أغلب المناطق بخسائر كبيرة جدًّا، ويمكن تلخيص هذه الخسائر والأضرار بالاعتماد على جدول الأضرار الأَوَّلي الصادر عن المديرية العامة للآثار والمتاحف في 2014/3/1، حيث طالت الأضرار ما يقرب من أربعمائة وعشرين موقعًا مسجلًا على اللائحة التوجيهية لها، أي ما يقارب 55% من المواقع: منها مائة وأربعة مواقع في المنطقة الشّرقيّة- جنوب الحسكة، بنسبة 99%، ومائتان وأربعون موقعًا في المنطقة الشمالية- حلب، واثنان وستون موقعًا في المنطقة الجنوبية- درعا، واثنان وسبعون موقعًا في المنطقة الوسطى- حمص، بنسبة 77%. وتمثَّلت الأضرار في النقاط الآتية:

1. عمليات السرقة؛ إذ نشط عمل مافيات الآثار العالمية والمحلية بمساعدة المجموعات المسلحة الذين اتخذوا من هذه السرقة مهنة للتجارة؛ لما تدره من عائدات قادرة على تمويلهم، ودلَّ على ذلك التراخيص الصادرة عنهم بخصوص امتلاك الآثار لكل من يرغب مقابل مشاركتهم بالعائدات المالية بعد تهريبها إلى دول الجوار لبيعها لاحقًا (ياغي، 2023: 116).

2. عمليات التزييف والتزوير المتزايدة والمطابقة للأصل للقطع الأثرية، المطردة المطابقة لأصول القطع الأثرية، وخاصة للتماثيل التدمرية والفسيفساء، واستمرت هذه العمليات بطريقة ممنهجة.
3. عمليات التنقيب غير الشرعية والتخريب المتعمد وجرف التلال الأثرية من قبل لصوص وخبراء الآثار بهدف البحث عن قطع أثرية مكتشفة سابقًا أو غير مكتشفة وتهريبها وبيعها لخارج البلاد، كما حدث في مواقع الحسكة، وريف دير الزور، وبخاصة موقع دوروا أوربوس (صالحية الفرات)، وماري (تل الحريري)، حيث نُقب فيها من قِبَل منظمات دولية باستخدام الآليات الثقيلة (التريكس)، وكذلك محافظة إدلب، وبخاصة المدن الميتة فيها، ومدينة إبلا (تل مرديخ)، ومن الجدير بالذكر أنَّ هذا النوع هو الغالب على الأعمال غير المشروعة التي تعرضت لها أغلب المواقع الأثرية في سوريّة (الشكل رقم 4).

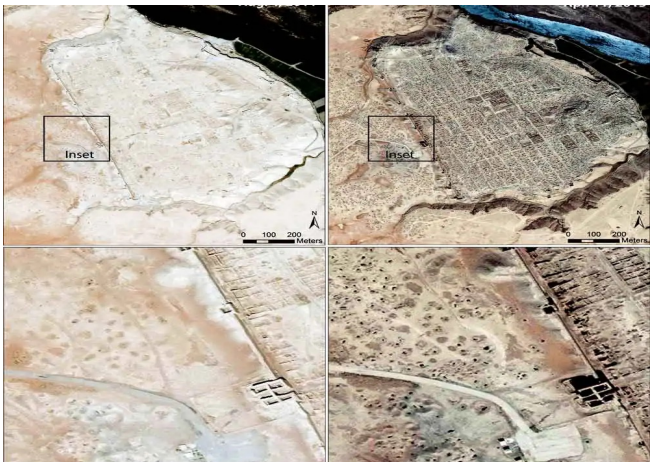

الشكل رقم 4: صورة بالأقمار الصناعية تُظهر التنقيبات غير الشرعية التي لحقت بموقع دورا أوروبوس، خدام الجامع، ربى، (2023/4/27)

4. التخريب والتدمير المنهج للآثار من تفجيرات أو تكسير وتدمير على خلفية عقائدية وإيديولوجية، وتحول بعض المواقع الأثرية إلى ساحات للمعارك، مما أضرَّ بمبانٍ تاريخية وقلاع، ووضعت مواقع التُّراث العالمي الستة على لائحة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) كمواقع معرضة للخطر كما حدث في مدينة حلب القديمة (الشكل رقم 5)، أو حمص القديمة أو تدمر بعد تفجير أهمِّ المباني فيها (معبد بعل شمين، ومعبد بل، وقوس النصر وأسد اللات).

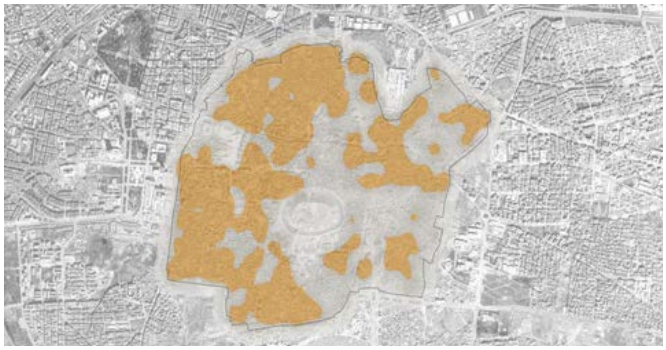

الشكل رقم 5: يوضح نسبة الأضرار والمواقع المدمرة في مدينة حلب حتى عام 2017، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، (2019)، ص. 19

5. أعمال الترميم غير المنهجية التي نفذتها بعض المؤسسات الخاصة بطريقة غير منهجية، مما أدى إلى تشويه المباني المرممة وتغيير ملامحها الأثرية كما حدث في التكية السليمانية في دمشق.
6. مخالفات البناء والسكن في الحرم الأثري، وتقطيع وتكسير الأحجار الأثرية ونقلها واستخدامها في الأبنية الحديثة كما حدث في القرى الأثرية التي يُطلق عليها المدن المنسية (الشكل رقم 6)، أو حرقها كما حدث في حلب، بالإضافة إلى دفن المتوفين فيها، حيث تشير البيانات إلى أنَّ هذه الأعمال كانت الغالبة في نحو سبعين موقعًا.

الشكل رقم 6: يوضح تقطيع الأحجار في موقع بشيلا في المدن المنسية في محافظة إدلب، بتاريخ 2024/5/18، https://syriansforheritage.org/?p=4258&lang=ar

وعلى الرغم من صعوبة حصر جميع الأضرار التي أصابت المواقع الأثرية، فإنَّ بالإمكان تصنيفها إلى مواقع مدمرة بشكل جزئي أو متوسطة، وبلغ عددها نحو مائة واثنين وستين موقعًا أثريًّا في كافة المحافظات السّوريّة، ومواقع مدمرة تدميرًا شديدًا أو كُليًّا، وبلغ عددها نحو مائة وثمانية وعشرين موقعًا أثريًّا أغلبها كان في حلب والحسكة.

أمَّا المتاحف فكان وضعها مختلفًا قليلًا، حيث تمكنت المديرية العامة للآثار والمتاحف منذ عام 2011م من وضع إستراتيجية عمل بسيطة لحفظ المجموعات الأثرية وحمايتها حسب الأولوية، وتطور الأوضاع في المحافظات؛ لذلك كانت البدايّة بإغلاق المتاحف بشكل كامل، وتفعيل وسائل الأمن والحراسة، وتفريغ صالات العرض فيها كإجراء وقائي لحماية الموجودات، فضلًا عن تفعيل عملية الحفظ الوقائي والحماية الطارئة للمجموعات الأثرية فيها التي يصعب نقلها بإيجاد حلول ملائمة بقصد إخفائها وحمايتها من التخريب خاصة من الانفجارات مثل وضع طبقة عازلة على التوابيت الحجرية أو اللوحات الفسيفسائية (ديب، 2016: 14) وإغلاق أبواب مستودعات المتاحف بطبقة إسمنتية لإخفائها، ولا بدَّ من الإشارة إلى أنّه في البداية عُمل على نقل أمهات القطع الأثرية إلى أماكن آمنة، ثمَّ جرى بعد ذلك نقل محتويات أغلب المتاحف ضمن ظروف صعبة إلى دمشق من أجل جردها وتوثيقها وتصويرها وتغليفها وترميم ما يحتاج منها إلى ترميم، ثم وضعها في مكان آمن بعد الانتهاء، ولكن رغم كل هذه الإجراءات لم تسلم المتاحف من أضرار الحرب التي يمكن تلخيصها في نوعين:

1. الأضرار الإنشائية: تعرضت بعض المتاحف إلى أعمال تخريب ممنهجة أصابت بنيتها التحتية بشكل جزئي صغير أو متوسط يمكن ترميمه وصيانته من خلال التدخل السريع، أو كبير جدًّا بحاجة إلى وضع إستراتيجية كاملة لإعادة إحيائها، كما حدث في مُتحف حلب الوطني الذي كانت الأضرار فيه من النوع المتوسط والكبير، وتمثلت في تهشم زجاج جميع نوافذه بنسبة 80%، وسقوط الأسقف المستعارة والواجهات وبلاط الأرضيات الحجرية، والأبواب والمكاتب، وتدمير غرفة المحول الكهربائي نتيجة تفجيرات ساحة سعد الله الجابري، وشظايا القذائف، بالإضافة إلى أضرار طفيفة تمثلت في تدمير أجزاء من الجدران، وأجهزة التكييف والإنارة، وتلف في خزائن العرض بنسبة 7 % (الشكل رقم 7). ومن الجدير بالذكر أنَّ المتحف هو من أهمِّ المتاحف في العالم لما يمتلكه من مقتنيات (المصري، 2016: 114).

الشكل رقم 7: متحف حلب بعد الضرر
(أرشيف المديرية العامة للآثار والمتاحف)

وكذلك مُتحف تدمر الذي تنوعت الأضرار فيه بين المتوسط والكبير، وتمثلت في تهديم سور حديقته من الجهة الشمالية الشرقية، وأمَّا من الداخل فتعرَّض لأضرار جزئية تمثلت في تحطم زجاج النوافذ وتكسير أجزاء من الأسقف المستعارة داخل قاعات العرض وتدمير الخزائن بها (الشكل رقم 8 و9)، كما دُمر العديد من القطع الأثرية بداخله كما حدث في العراق تمامًا (الأسعد، 2016، 98).

الشكل رقم 8: متحف تدمر بعد الضرر (أرشيف المديرية العامة للآثار والمتاحف).

الشكل رقم 9: متحف تدمر بعد الضرر (أرشيف المديرية العامة للآثار والمتاحف).

وهكذا يمكن القول بشكل عام: إنَّ نسبة الضرر الإنشائي الأكبر من النوع الكبير تركزت في متاحف حلب وحمص، تلاها إدلب ودير الزور، في حين أنَّ نسبة الضرر الإنشائي الأكبر من النوع المتوسط تركزت في الرقة تلاها حمص ثمَّ إدلب وحلب، ويليها درعا ودمشق وريفها، ثمَّ دير الزور، كما يوضح الجدول البياني التالي (الشكل رقم 10).

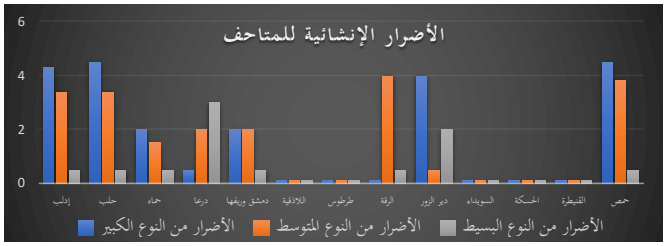

الشكل رقم 10: مخطط بياني عن نسبة الأضرار التي لحقت بالمتاحف في سوريّة.

2. عمليات السرقة والتزوير والتدمير المنظمة للقطع المُتحفية:

شهدت بعض مستودعات وصالة العرض الخاصة بالمتاحف بعض السرقات منذ عام 2011م، كما نشطت حركة تزوير القطع الأثرية بطريقة ممنهجة، ولا بدَّ من الإشارة إلى أنَّ أضرار السرقة لم تقتصر على المتاحف المصنفة من الدرجة الأولى، وإنَّما امتدت حتى طالت أيضًا متاحف التُّراث الشعبيّ ومتاحف المواقع الأثرية كما حدث تمامًا في مُتحف موقع دوروا أوروبوس الذي دُمر بالكامل بعد نهب أغلب محتوياته (ياغي، 2023: 118)، وكذلك الأمر في مستودعات منازل البعثات الأجنبية ضمن المواقع الأثرية، والتي أُنشئت لحفظ اللقى والبقايا أو العينات الأثرية المهمة للدراسة العلمية، ومنها عينات عظمية وفخارية وجصية وبازلتية، وأجزاء من لوحات فسيفساء مرممة وما شابه، كمستودعات موقع هرقلة الأثري، الذي يبعد

حوالي 7 كم عن مركز مدينة الرقة، ومستودع الرافقة العباسية وغيرها (آل فخري، 2016: 123)، ولم تقتصر السرقة على القطع الأثرية فحسب، إنما امتدت حتى طالت الأرشيف الورقي الخاص بها، وهذا ما جعل إمكانية حصر وتقدير العدد الكلّي المفقود من القطع الأثرية واسترجاعها عملًا صعبًا جدًّا بل مستحيلًا أحيانًا.

ورغم ذلك تؤكد المديرية العامة للآثار والمتاحف أن 99 % من القطع المتحفية بأمان حتى تاريخ إعداد تقريرها في شهر تشرين الأول عام 2015م؛ بسبب تمكنها من نقل مقتنيات أغلب المتاحف إلى مناطق آمنة (ديب، 14:2016)، ضمن ظروف صعبة وبعد إنهاء الاشتباكات في أماكن وجودها كما حدث في مُتحف حلب وحمص أو قبل دخول المسلحين إليها ببضع ساعات كما حدث في مُتحف تدمر ودير الزور، حتّى الآن لا يمكن معرفة عدد القطع التي فُقدت من هذه الأماكن.

ومن الجدير بالذكر أنَّه حتى اليوم لا يزال مصير العديد من القطع الأثرية المسروقة والمنهوبة من سوريّة مجهولًا بسبب غياب وضياع الأرشيف الورقي والصوري للعديد منها، وعدم وجود أرشيف رقمي لها يُمكن من استرجاعها والمطالبة بها، ورغم الجهود المبذولة في محاولة البحث عنها واستردادها عن طريق إصدار المديرية العامة للآثار والمتاحف بالتعاون مع منظمة الإيكوم القائمة الحمراء التي تعتبر جواز سفر للقطع الأثريّة السّوريّة أينما كانت؛ لأنّها تضمُّ النماذج المهمة منها والمميزة للهُوية الأثرية السّوريّة في العصور المختلفة، وكان الهدف من ذلك الاستعانة بها في عملية استرجاع ما هُرب بمساعدة الإنتربول الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). ولا بدَّ هنا من الإشارة إلى أنَّ عدد القطع التي تمكنت المديرية العامة للآثار والمتاحف من استرجاعها بلغ نحو سبعة آلاف قطعة أثرية حتّى عام 2016م (ديب، 2016: 15)، عن طريق لبنان (الأمن العام اللبناني) والعراق (عناصر جيش الحدود) وسلطنة عمان (المُتحف الوطني) بالإضافة إلى بعض الباحثين الأجانب الذين كانوا يعملون بسوريّة أو المغتربين السوريين ممن قاموا بشراء بعض القطع المهربة وإعادتها.

ونال قطاع السياحة الثّقافيّة السوري نصيبه أيضًا من الخسائر الكبيرة؛ إذ لم تقتصر الأضرار على البنى التحتية وإنما امتدت إلى الإنتاجية، ورأس المال البشري والمالي، لتتراجع مساهمته بالناتج المحلي الإجمالي من 13% إلى حدود صفرية خلال السنوات اللاحقة، أي بنسبة 94%، بينما فشلت السياحة الداخلية في تعويض هذا التراجع، حيث بلغت الخسائر بين 3 و10 مليارات دولار، بسبب انخفاض أعداد السُّياح من 6 ملايين إلى نصف مليون عام 2012م وإلى أقل من 300 ألف في 2015م، وانخفضت أعداد السُّياح الوافدين من منطقة الخليج العربي من 161 ألفًا إلى 24 ألفًا، وأمَّا من دول الجوار (الأردن، ولبنان، والعراق، وتركيا) فتراجع العدد من 2.354 مليون إلى 352 ألفًا، وانخفض السُّياح القادمون من أوربا من 132 ألفًا إلى 25 ألفًا، والسُّياح القادمون من أميركا من 27 ألفًا إلى 7 آلاف (إحصائيات المكتب المركزي للإحصاء، 2014). ولا بدَّ من الإشارة إلى توقف عدد الزيارات المُتحفية بسبب إغلاقها حتى إعادة فتحها عام 2019م، مما جعل نسبة العائد منها صفرًا، واليوم بعد عودة سوريّة إلى الجامعة العربية ومع الانفتاح العربي يظهر تحسن بسيط في قطاعي الآثار والسياحة، حيث زار سوريّة نحو مليون ونصف مليون سائح من العرب والأجانب منذ عام 2023م، ونسبة الزوار في ازدياد حتى اليوم.

ولم يقتصر الضرر في قطاع الآثار على ذلك، وإنما امتد حتى شمل إغلاق كافة الدوائر والفنادق والمعاهد في المناطق الحامية حيث انخفض معدل إشغال الفنادق في البلاد إلى 90%، وتناقص عدد العاملين فيها بسبب الهجرة إلى خارج البلاد أو بسبب استشهاد عدد منهم، فأصبح عددهم في القطاع الحكومي في مجال الآثار في محافظة دمشق نحو أربعمائة وثمانية وثمانين عاملًا،

وأمَّا في حلب فتراجع إلى مائة وخمسة وثمانين عاملًا، وانخفض عدد العاملين في مجال السياحة بنسبة الثلاثين تقريباً، وأمَّا في القطاع الخاص فبلغ عدد الأدلاء السياحيين العاملين حاليًّا تسعة وسبعين دليلًا (إحصائيات المكتب المركزي للإحصاء، 2018).

رابعًا: نتائج الدراسة:

شهد قطاعا الآثار والسياحة في سوريّة أزمة كبيرة ناجمة عن عدم الاستقرار والحروب، وفقدان الكثير من مقوماتهما ودورهما الكبير في تحقيق السلام ونشر الوعي بالثقافة التُّراثية وأهميتها في كافة مجالات الحياة، ويرى بعض الباحثين أنَّه لم يكن هناك اهتمام وتركيز قبل الحرب والنزاع المسلح وخلالها على هذا القطاع، وعلى دوره في تنمية المجتمع وتطوره وتعريفه بالهُوية السّوريّة الغنية والمتنوعة وأهميتها في تحقيق التنمية المستدامة في هذا القطاع، ونتيجة لعدم الاهتمام به وبالأرشفة والتوثيق والترويج ووضع الخطط وتطوير آليات العمل فيه، فإنّه لم تُشَكَّلْ قاعدة بيانات لحفظ الذاكرة الوطنيّة وربط المجتمع بالأرض، ويرون أيضاً أنَّ العلاقة بين المواقع الأثرية والمتاحف وعامة الجمهور السوري كانت ضعيفة جدًّا، إن لم تكن معدومة، الأمر الذي أدى إلى عدم اهتمام المديرية العامة للآثار والمتاحف والمجتمع المحلي بالتُّراث الثّقافيّ السوري، لذلك فإن تعرضه للأضرار يعود إلى فترة ما قبل الحرب، بالإضافة إلى الحرب نفسها وحتى اليوم؛ لأنّه في كلتا الحالتين هناك عوامل مشتركة ساهمت في هذه النتيجة المحزنة، أهمُّها: عدم القدرة على حمايتها والتسويق لها على الصعيدين الوطني والدولي، والعمل بشكل جدي على توثيق وأتمتة كافة محتوياتها وتشكيل قاعدة بيانات تكون متاحة للجميع، ووضع القوانين الصارمة التي تُشكِّل الأساس لحمايتها وحفظها وتوثيقها، وعدم إشراك وزيادة معرفة المجتمع السوري بأهميتها والتوعية بضرورة الحفاظ عليها؛ لأنّها تُعبر عن الماضي والحاضر والمستقبل، خاصة بين الشباب الشريك الأساسي والفعلي في حمايتها الآن وفي المستقبل، الأمر الذي أدى في كثير من الأحيان إلى شراء أجهزة كشف المعادن والتنقيب فيها بحجة البحث عن الذهب.

ورغم هذا الواقع الميداني المؤلم لقطاع الآثار السوري فإنَّه لا يزال هناك بصيص أمل يُشير إلى وعي جزئي جيد من المجتمع والباحثين والطلاب والمؤسَّسات الأهليَّة بأهمية الآثار وضرورة المواظبة على زيارة المواقع الأثريَّة والمتاحف بشكل منتظم، وضرورة العمل على تطويرها، وهذا الوعي هو ذاتي وليس مجتمعيًّا أو مؤسَّساتيًّا.

خامسًا الخلاصة:

في النهاية لا بدَّ من طرح مجموعة من المقترحات والحلول عليها تكون مجدية وكفيلة بأن تجعل من قطاع الآثار السوري ليس بديلًا عن قطاع المحروقات بل مورداً مكملاً للإيرادات التي من شأنها ضمان وتعزيز الدخل الوطني، ومن أجل إعادة إحياء هذا القطاع لا بدَّ من:

1. تشديد العقوبات أكثر على الانتهاكات التي تهدف إلى طمس هُوية الإرث الثّقافيّ للبلدان، وتطوير القوانين الصارمة لحفظها وتحييدها عن السياسة.
2. إجراء حصر وتوثيق شامل ورقي ورقمي للتُّراث الثّقافيّ والعمل على تسجيله في اللائحة الوطنية لدى الجهات المتخصصة لحمايته والعمل على ترميمه.
3. إرساء دعائم الاستثمار السياحي، فضلاً عن إعداد مخطط لتطوير مستوى الخدمات وفقًا للنماذج الدولية والعمل على إعادة إدارة التُّراث الثّقافيّ بمشاركة الجميع (الجهات المعنية والمجتمع المحلي والمنظمات الدولية).
4. مشاركة الجميع في حماية الموروث الثّقافيّ؛ لأنَّ التُّراث في حاجة ماسة إلى إستراتيجية جديدة

بما يناسب الوضع المعاصر، وتحميله مسؤولية الحفاظ على هذا الإرث، الأمر الذي يجعل المجتمع كله شريكًا دون تهميش أحد، فيعمل كل فرد فيه من تلقاء نفسه على حمايته، تماماً كما حدث في مصر عندما قام الناس بحماية المُتحف المصري، فعملوا سدًّا بشريًّا؛ منعًا لدحول اللصوص إليه، فكان عملهم تجربة تُدرس!

5. العمل على ربط المجتمع المحلي وجعله شريكًا أساسيًّا مع المؤسَّسات الحكومية والخاصة والأهلية في تطوير آليات العمل بها وإدارتها بطرق معاصرة دون الإخلال بأهميتها التاريخية والأثرية.
6. العمل على تأسيس كوادر متخصصة وطنية في هذا المجال ونشر روح العمل الجماعي والتشاوري.

المراجع العربية:

1. الأسعد، وليد، (2016)، «دائرة آثار تدمر»، التُّراث الأثري السوري خمس سنوات من الأزمة -2011 2015، دمشق، وزارة الثقافة-المديرية العامة للآثار والمتاحف، الطبعة الأولى، ص:95-102.
2. الحجي، سعيد، (2014)، «متاحف الآثار في سوريّة متحف موقع بصرى أنموذجًا»، مجلة جامعة دمشق، المجلد 30 العدد 1 و2، ص: 613-638، ص 615-617-618.
3. إحصائيات من قبل المكتب المركزيِّ للإحصاء، (2010)، أُخذت المعلومات بتاريخ 11/ 9/ 2023 من الرابط: .http://cbssyr.sy/tourism/Page13.htm
4. الخولي، منى، (2016)، «دائرة آثار حمص»، التراث الأثري السوري خمس سنوات من الأزمة -2011 2015، دمشق، وزارة الثقافة-المديرية العامة للآثار والمتاحف، الطبعة الأولى، ص:87-94.
5. الدبيات، محمد، (2010) ،»بين الصحراء والبحر المتوسط- جغرافية سوريّة»، كنوز سورية القديمة اكتشاف مملكة قطنا، ميشيل المقدسي، دانييله موراندي بوناكوسي، وبيتر بفيلتسز (المحررون)، ألماني، وزارة الثقافة- المديرية العامة للآثار والمتاحف، ص. 27-31.
6. الزيدي، نعيم وحريز، جمعة، (2018)، «دور المتاحف في دعم الذاكرة الاجتماعية»، مجلة دراسات في التاريخ والآثار، العدد 66، ص 216– 257
7. العبد الله، يعرب، (2016)، «دائرة آثار دير الزور»، التراث الأثري السوري خمس سنوات من الأزمة 2011-2015، دمشق، وزارة الثقافة-المديرية العامة للآثار والمتاحف، الطبعة الأولى، ص:-138 131.
8. الغفري، محمود عبد القادر والفوال، أسماء، (2023)، «الحفاظ على التراث الثّقافيّ وصناعة

السياحة في سورية باستخدام تقانات نظم المعلومات الجغرافية»، مجلة جامعة دمشق للدرّاسات التاريخية، المجلد 147 العدد 4، ص 163-190.

9. الكناني، نعيم، (2008)، «الحماية القانونية الدولية للآثار»، رسالة ماجستير، جامعة النهرين، العراق.

10. آل فخري، أيهم، (2016)، «دائرة آثار الرقة»، التراث الأثري السوري خمس سنوات من الأزمة -2011 2015، دمشق، وزارة الّثقافة-المديرية العامة للآثار والمتاحف، الطبعة الأولى، ص:121-130.

11. المصري، خالد، (2016)، «دائرة آثار حلب»، التراث الأثري السوري خمس سنوات من الأزمة -2011 2015، دمشق، وزارة الثقافة-المديرية العامة للآثار والمتاحف، الطبعة الأولى، ص:113-120.

12. -12برهوم، رشا، (2020/2019)، إدارة التراث الثّقافيّ في قرية المشرفة وتأهيلها سياحيًّا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية السياحة-جامعة دمشق.

13. بقدور مريم، (2017-2018)، التدابير الوقائية بالمتاحف الوطنية لمواجهة المخاطر الإنسانيّة والكوارث الطبيعية، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان.

14. خدام الجامع، ربى، (2023/4/27)، الصالحية «دورا أوروبوس» المدينة الرومانية المجهولة في قلب البادية السّوريّة، مقال صحفي، أُخذ بتاريخ 8/ 3/ 2024: الرابط https://www.syria.tv

15. خليل، إسراء (2018) حماية التراث الطبيعي في القانون الدولي أهوارجنوب العراق أنموذجًا، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، العراق.

16. خير نصر الله، محمد، (2016)، «دائرة آثار درعا»، التراث الأثري السوري خمس سنوات من الأزمة 2011-2015، دمشق، وزارة الثقافة-المديرية العامة للآثاروالمتاحف، الطبعة الأولى، ص:69-72.

17. ديب، أحمد، «شؤون المتاحف»، التراث الأثري السوري خمس سنوات من الأزمة 2011-2015، دمشق، وزارة الثقافة-المديرية العامة للآثار والمتاحف، الطبعة الأولى 2016، ص: 5: 18-13.

18. سعد همام، (2023/7/7)، مؤتمر التراث الثقافي (جسر السلام) من أيام الوردة الشامية من سورية إلى تورينو، أُخذت المعلومات بتاريخ 11/ 5/ 2021، الرابط: https://www.sana.sy/?p=1927991

19. عبد الحق، عبد السليم، (1965) «المتاحف السورية والتعليم»، مجلة الحوليات الأثرية العربية السورية، ص 79-86.

20. عبد الكريم، مأمون، (2016)، التراث الأثري السوري خمس سنوات من الأزمة 2011-2015، دمشق، وزارة الثقافة-المديرية العامة للآثار والمتاحف، الطبعة الأولى، ص: 5: 12-5.

21. علولو، غازي، (2016)، «دائرة آثار إدلب»، التراث الأثري السوري خمس سنوات من الأزمة 2011 -2015، دمشق، وزارة الثقافة-المديرية العامة للآثار والمتاحف، الطبعة الأولى، ص:109-112.

22. فرزات، عبد القادر، (2016)، «دائرة آثار حماة»، التراث الأثري السوري خمس سنوات من الأزمة 2011-2015، دمشق، وزارة الثقافة-المديرية العامة للآثار والمتاحف، الطبعة الأولى، ص:-108 103.

23. فرزات طرقجي، أحمد، (2016)، «مديرية التنقيب»، التراث الأثري السوري خمس سنوات من الأزمة 2011-2015، دمشق، وزارة الثقافة-المديرية العامة للآثار والمتاحف، الطبعة الأولى، ص:31-34.

24. قصار، هبة، (2021) «السياسة والهوية والدور الاجتماعي للمتاحف في سورية»، إدارة المتاحف والشؤون المتحفية، العدد 36 الجزء 1، ص -29 14.

25. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، (2019)، خمس سنوات من النزاع حالة التراث الثقافي في مدينة حلب القديمة،

تحليل شامل للأضرار التي أصابت مدينة حلب القديمة اعتمادًا على مقارنة صور التقطتها الأقمار الصناعية.

26. ياغي، غزوان، (2023)، «الهوية والتراث الثقافي المادي في سورية»، Journal of Archaeology and Tourism، العدد 2812، ص 105-130.

المراجع الأجنبية:

1. Alhaji, Said, (2008), "Les méthodes d›expositions des collections archéologiques romaines au musée, nature et mise en scène", Etudes comparative entre les musées en France et les musées en Syrie, Thèse de doctorat en muséologie, université de Bourgogne, France, p.296.
2. Cerisola, S. (2019). Cultural heritage, creativity and economic development. Cheltenham-Northampton: Edward Elgar Publishing.
3. Cotter, K. N., & Pawelski, J. O. (2022). Art museums as institutions for human flourishing. The Journal of Positive Psychology, 17(2), 288–302. https://doi.org/ 10.1080/17439760.2021.2016911.
4. Funder, D. C. (2009). Persons, behaviors and situations: An agenda for personality psychology in the postwar era. Journal of Research in Personality, 43(2), 120–126. https://doi.org/10.1016/j.jrp.2008.12.041
5. Pırnar, I. and Gunlu, E. (2012), "Destination management and quality-of-life", in Uysal, M., Perdue, R. and Sirgy, M.J. (Eds), Handbook of Tourism and Quality-Of-Life Research, Springer, Dordrecht, pp. 529-545.
6. Rodríguez-Pose, A., & Lee, N. (2020). Hipsters vs geeks? Creative workers, STEM and innovation in US cities. Cities, 100, 102653
7. 33- Richards, G. (2018), "Cultural tourism: a review of recent research and trends", Journal of Hospitality and Tourism Management, Vol. 36, pp. 12-21
8. Sternberg, R. (2017) Creativity support policies as a means of development policy for the global South? A critical appraisal of the UNESCO Creative Economy Report 2013. Regional Studies, 51(2), 336–345.